



الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب

المكتب النقابي \_ سامير



الفدرالية الديمقراطية للشغل

المكتب النقابي \_ سامير



الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

النقابة الوطنية لصناعات البترول والغاز

المكتب النقابي الموحد - سامير

## الجمع العام يطالب الدولة بالتدخل لإنقاذ المصفاة المغربية

بدعوة من الجبهة النقابية، المكونة من الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، انعقد الجمع العام لمستخدمي شركة "سامير"، يوم الجمعة 22 يوليوز 2016 بمقر الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالمحمدية.

وبعد التداول في مجريات التصفية القضائية والإذن بالاستمرار حتى 21 دجنبر 2016، وفي استمرار توقف الإنتاج بمصفاة المحمدية حتى اليوم، وما له من انعكاسات سلبية على مستقبل صناعات تكرير البترول وعلى حقوق الأجوريين والمتقاعدين وعلى الرواج التجاري بالمحمدية.

### فإن الجمع العام لمستخدمي شركة "سامير":

1. يقرر تنظيم وقفة احتجاجية أمام مدخل الشركة بالطريق الساحلية، في الخامسة والنصف مساء ليوم الجمعة 5 غشت 2016، بعد مرور سنة كاملة على توقيف الإنتاج، وذلك من أجل التأكيد على المطالبة بعودة الإنتاج بمصفاة المحمدية وإنقاذ صناعات تكرير البترول من التدمير وحماية حقوق الأجوريين والمتقاعدين من الضياع والإجهاز.

2. يجدد مطالبة الدولة المغربية من أجل الإعلان عن موقفها الرسمي من بقاء مصفاة المحمدية، والتدخل العاجل قصد مساعدة المصفاة لاستئناف نشاطها الصناعي من خلال رجوع الدولة للرأس مال عبر تحويل الديون لمساهمات، وتقنين تزويد السوق الوطنية بالمحروقات، وبناء الشفافية والديمقراطية في التدبير بهدف خدمة المصلحة الوطنية وتأمين الحاجيات الطاقية للمغرب وتخفيض كلفة المحروقات وضبط أثمانها في ظل التقلبات الدولية الجارية.

3. يدعو كل الأحزاب والتنظيمات المساندة لاستمرار وتطوير مصفاة المحمدية إلى المزيد من الدعم والتضامن في هذه القضية التي نعتبرها قضية كل المغاربة، ويجدد المطالبة بفتح تحقيق مستقل في أسباب سقوط شركة "سامير" وتحديد المسؤوليات وتمديد المسطرة القضائية لاسترجاع كل الأموال المكتسبة من خلال الإشراف على التسيير وتقوية الصفقات والممتلكات وتداخل الذمم المالية بين الشركة الأم وفروعها.

4. يرفض استمرار الحكومة المغربية في التهرب من الحوار مع ممثلي المستخدمين حول مستقبل المصفاة، ويطالب بالإشراف في إعداد دفتر تحملات التقويت وتعزيز الضمانات المطلوبة في حماية المكاسب العمالية وتمثيل الأجراء في المجلس الإداري وتطوير مستوى العلاقات الجماعية للشغل.

5. يحتج بقوة على التراجعات الخطيرة في مكاسب الأجوريين من خلال تعليق خدمات التغطية الصحية للنشيطين والمتقاعدين والاستهتار بصحتهم وأرواحهم، والامتناع على صرف منحة رمضان ومنحة العطلة السنوية، وتوقيف أداء المشاركات في التقاعد، ورفض الإدماج في الاتفاقية الجماعية للمشغلين الجدد، والتأخر في صرف الأجور الشهرية وإلغاء الاصطياف والمخيم السنوي للأطفال، ويؤكد المطالبة بحماية حق الأجراء في الشغل وفي الاستفادة من المكاسب الموثقة في الاتفاقية الجماعية وملحقاتها.